



الجلسة ٥٢٧٧

الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد موتوك	(رومانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	البرازيل	السيد تريس دا فونتورا
	الجزائر	السيد بعلي
	بنن	السيد إيدوهو
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيد فابورغ - أندرسن
	الصين	السيد تشينغ جينغي
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد باها
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسون
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء التقارير الواردة مؤخرا عن تزايد العنف في دارفور من جانب جميع الأطراف، ويصر المجلس على أن تنقيد جميع الأطراف تقييدا صارما بالمطالب والالتزامات المتعهد بها في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وبقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبروتوكولات أبوجا. ويدين المجلس بقوة الهجوم الذي يقال إن حركة جيش تحرير السودان شنته على أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في دارفور، الذي راح ضحيته خمسة نيجيريين من أفراد حفظ السلام واثان من المتعاقدين المدنيين، وجرح ثلاثة آخرون قرب مغواشي، والهجوم الذي وقع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في طينة في شمال دارفور، في الكمين الذي نتج عنه احتجاز نحو ٣٥ من أفراد البعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ويقدم المجلس خالص تعازيه إلى أسر أولئك الذين لقوا حتفهم.

”ويدين المجلس أيضا الهجوم الذي وقع في ٢٥ أيلول/سبتمبر في مودينا، تشاد، من جماعات

مسلحة قادمة من السودان وقتلت ٧٥ شخصا، معظمهم من المدنيين. ويضم المجلس صوته إلى صوت الاتحاد الأفريقي في الإعراب عن غضبه الشديد للهجوم الذي شنه متمردو دارفور في ١٩ أيلول/سبتمبر ضد بلدة شعيره؛ والهجوم الذي شنته مليشيات الجنجويد على مخيم للأشخاص المشردين في آروشارو في ٢٨ أيلول/سبتمبر الذي قتل فيه ٢٩ شخصا وجرح آخرون كثيرون؛ والهجوم الذي شنته قوات الحكومة السودانية في ٢٩ أيلول/سبتمبر على قرية طويلة.

”ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء ما تسببه هذه التطورات من أثر على المساعدة الإنسانية وإزاء القيود المفروضة على عمليات المساعدة الإنسانية في دارفور. ويصر المجلس على إنهاء تلك القيود على الفور ويحث بقوة جميع الأطراف على كفالة توفر سبل وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى دارفور.

”ويعرب مجلس الأمن أيضا عن قلقه مما ورد في تقرير الأمين العام الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر من أنه ”لا يبدل أي جهد واضح من جانب الحكومة [السودانية] لتحرير المليشيات من السلاح أو محاسبتها وفقا للاتفاقات السابقة، وقرارات مجلس الأمن. ولا تنقيد حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة أيضا بالالتزامات التي تعهدتا بها بمقتضى الاتفاقات السابقة ولا تبذلان جهدا يذكر للسيطرة على أفرادهما المسلحين“. ويشير المجلس إلى الالتزام الذي تعهدت به حكومة السودان بتزع سلاح المليشيات والسيطرة عليها. ويطالب المجلس حركة جيش/تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة وحكومة السودان بوقف العنف

”ويظل مجلس الأمن ملتزماً التزاماً راسخاً بقضية السلام في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك عن طريق محادثات أبوجا، وعن طريق تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ويشجع المجلس حكومة الوحدة الوطنية وتمردي دارفور على الانخراط في البحث عن حل للصراع في دارفور. ويحث المجلس جميع الأطراف على السعي على وجه السرعة لإحراز تقدم في محادثات أبوجا لإبرام اتفاق سلام دون تباطؤ“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2005/48.

بذلك يكون مجلس الأمن قد احتتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

على الفور والامتنال لاتفاق نجاميننا لوقف إطلاق النار، وإزالة العراقيل أمام عملية السلام والتعاون التام مع بعثة الاتحاد الأفريقي.

”ويشدد المجلس ثانية على ضرورة أن يمثل أمام العدالة أولئك الذين يقترفون أفعال العنف.

”ويذكر مجلس الأمن بأحكام القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. ويحث الاتحاد الأفريقي على تبادل نتائج تحقيقاته بشأن الهجمات الأخيرة مع المجلس ليتسنى الإحالة إلى لجنة الجزاءات المفروضة على السودان من أجل المساعدة في تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

”ويعرب المجلس عن دعمه الواضح لبعثة الاتحاد الأفريقي، ويذكر بأنه يجب على الحكومة السودانية وحركات متمردي دارفور اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير انتشار بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وممارسة فعاليتها.